خدمة المجتمع، الوظيفة الثالثة للجامعات

ملخص

يعالج هذا المقال الوظيفة الثالثة للجامعة، والتي تعنى بتوظيف المعرفة والخبرة العلمية والفنية المنتجة في الجامعات لتطوير المجتمع، وحل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتثقيف الأفراد وتقديم الاستشارات لمختلف قطاعات المجتمع.

منذ أمد بعيد أطلق تالكوت بارسونز تعبير " التنظيم الأم " على الجامعة، فهي تقوم بنقل المعرفة ونشرها بواسطة التدريس، وإنتاجها وتنميتها عن طريق البحث العلمي، بينما تتولى مهمة توظيف المعرفة وتطبيقها من خلال خدمة المجتمع. هذه الوظيفة رغم أهميتها لا يزال يعتريها الكثير من الغموض بالنسبة لجميع الفاعلين في الحقل الجامعي.

الكلمات المفتاحية: الوظيفة الثالثة للجامعة، نقل المعرفة، البحث العلمي.

أ. سامية كواشي

جامعة عباس لغرور– خنشلة الجزائر

Résumé

Cet article aborde la troisième fonction de l'université, qui s'articule autour de l'application des connaissances et les résultats des expériences scientifiques et techniques produites dans les universités pour développer la société, résoudre ses problèmes socio-économiques et technologiques, éduquer les personnes et enfin fournir le conseil pour les différents secteurs d'activité de la société.

Il ya longtemps, Talcott Parsons avait qualifié l'université de "l'organisation mère", car celle-ci produit et diffuse la connaissance par l'enseignement, et puis la développe par la recherche scientifique, et enfin elle met en application cette connaissance au service de la communauté.

مقدمة

لقد تطورت بنية المجتمعات عبر الزمن لتتحول من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، فمجتمعات ما بعد الحداثة أو ما يسمى بمجتمعات المعرفة، هذه الأخيرة أفرزت العديد من المفاهيم الجديدة: اقتصاد المعرفة، المجتمع المتعلم ، العمالة المعرفية ... وغيرها من القرائن اللفظية المرتبطة بالعلم والمعرفة اللذان يمثلان قوة المجتمعات المعاصرة وسلاحها في ظل المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة.

ولاشك أن هذه المعرفة تُنتج وتُنمى وتنقل وتُنشر بواسطة الجامعات التي تحتل قمة الهرم التعليمي في مختلف الأنظمة والمجتمعات، حيث أطلق عليها تالكوت بارسونز تعبير "

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر 2015.

Cette fonction, Malgré son importance est encore entourée par beaucoup de mystère pour tous les acteurs dans le domaine universitaire.

Mots clés : La troisième fonction de l'université, Diffusion de la connaissance, Recherche scientifique.

التنظيم الأم "، فهي تقوم بنقل المعرفة ونشرها بواسطة التدريس، وإنتاجها وتنميتها عن طريق البحث العلمي، بينما تتولى مهمة توظيف المعرفة وتطبيقها من خلال خدمة المجتمع.

هذه الوظيفة الأخيرة تطلق عليها الأدبيات المعاصرة في التربية والاجتماع والاقتصاد الوظيفة الثالثة للجامعة لكونها تالية في نشأتها والاهتمام بها لوظيفتي التعليم والبحث. وتعني خدمة الجامعة للمجتمع الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة خارج إطارها الرسمي التعليمي والبحثي لمؤسسات وأفراد المجتمع، لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية مختلفة من جنس العمل الذي تقوم به (التعليم والبحث).
كما تشير إلى كل ما يمكن أن تقوم به الجامعة من عمل يعكس توظيف المعرفة والخبرة العلمية والفنية

لتطوير المجتمع، وحل مشكلات الفقر والجهل والمرض وتثقيف الأفراد وتقديم الاستشارات لمختلف قطاعات المجتمع.

لقد أصبحت خدمة المجتمع أحد أهم أدوار الجامعات المعاصرة التي تعدت حدود أسوارها وخرجت إلى المجتمع وتفاعلت معه، فلم تعد الجامعات اليوم واحات وارفة ولا أ براج عاجية ولا بيوتا للحكمة... كما كانت في العصور السابقة، لقد أملت التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة على الجامعة التحول إلى خبير ومرشد لمختلف قطاعات المجتمع ، ولم يعد من المقبول الانعزال عن المجتمع لأنها تضم النخب الفكرية والعلمية المتخصصة، ولم يعد مقبولا أيضا أن يدير المجتمع ظهره للجامعة.

ورغم أهمية وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع إلا أن هذه الوظيفة لا يزال يعتريها الكثير من الغموض بالنسبة للفاعلين في الحقل الجامعي من أساتذة خاصة وكذا المسؤولين عن إدارة الجامعة، وغير

ممارسة في الكثير من الجامعات على المستوى العملي والإجرائي.

1- مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع :

يتحدد دور أي مؤسسة من خلال المهام التي تقوم بها فعلا، وتحدد الدول والمجتمعات والسياسات السائدة فيها المهام الأساسية للجامعة كمؤسسة بثلاث مهام تتمحور حول:
- التعليم والتدريس بنشر العلم وتنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب من خلال الحصول على المعرفة وحفظها وتكوين الاتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتنمية المهارات التخصصية.

- البحث العلمي وتطوير المعرفة بالاستقصاء الدقيق والمنظم والهادف إلى التوصل إلى الحقائق الهادفة لتطوير المعارف والمجتمع.
- خدمة المجتمع بتوظيف المعرفة وتطبيقها.

فماذا نعني بخدمة الجامعة للمجتمع؟

" تشتمل خدمة الجامعة للمجتمع على كل ما يمكن أن تقوم به الجامعة من عمل أو نشاط يعكس توظيف المعرفة وتطبيقها " (التل وآخرون،1997: 560)

وهي " الخدمة العامة التي تقدمها الجامعة خارج إطار عملها الرسمي التعليمي والبحثي لهيئات وأفراد لأغراض ثقافية ومهنية واجتماعية من جنس العمل الذي تقوم به " (الكبيسي وقمبر،2001: 200)

كما تعني العملية التي يتم من خلالها تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية (حامد، 1996)

وعليه فإن خدمة الجامعة للمجتمع تتمثل في الخدمات التي تقدمها الجامعة لمجتمعها سواء في الجانب الثقافي أو الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرياضي. حيث تقترن هذه الخدمة بتطبيق المعرفة وقيام الجامعة بتوظيف خبراتها الفنية والعلمية وقدراتها وإمكاناتها والتفاعل مع مجتمعها، الذي تتحسس قضاياه وحاجاته التعليمية والتدريبية والتثقيفية والاستشارية، وتعمل على تلبيتها، لتعكس فكرة التنظيم الأم الذي يغذي تنظيمات المجتمع الأخرى والتنظيم المفتوح المؤثر في المجتمع والمتأثر به.

وتعتبر خدمة الجامعة للمجتمع وظيفة ثالثة بعد التعليم والبحث أملتها التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والتي أدت بدورها إلى تغيرات اجتماعية فظهرت الحاجة إلى تثقيف الأفراد وتحسيسهم بما يجري حولهم وللجامعة دور رائد في هذا المجال.

وقد بدأ تبلور هذا المفهوم في النصف الثاني من القرن 19م في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أدركت الدولة حاجتها إلى إنشاء جامعات رسمية في كل ولاية تعنى بتطوير الزراعة باستخدام البحث العلمي وإنشاء المحطات التجريبية وتدريب المرشدين الزراعيين في الميدان، ووفرت لهذه الغاية الإمكانات اللازمة للجامعات عن طريق منح الأراضي التابعة للدولة وسميت بجامعات منح الأراضي (التل وآخرون، 1997: 561).

وركزت هذه الجامعات على إنشاء كليات الزراعة والهندسة والطب وكليات العلوم التطبيقية، وأنشأت نظاما لتدريب المزارعين ورجال الصناعة وأصحاب المهن المختلفة عن طريق التعليم الإضافي أو التعليم الجامعي الممتد، حيث تقدم الجامعات خدماتها للجماهير في قلب المجتمع (الكبيسي وقمبر،2001: 210)

ولم تتأخر الجامعات في البلدان النامية بما فيها الجامعات العربية في تبني وتدعيم هذه الوظيفة.

ورغم وعي الكثير من الجامعات في مختلف أقطار العالم بدورها في خدمة مجتمعاتها، إلا أن ممارسة الجامعة لهذه الوظيفة لايزال مثارا للجدل ومحل تأييد ومعارضة.

2- أهمية خدمة الجامعة للمجتمع :

تنبع أهمية خدمة الجامعة للمجتمع من كونها أداة لتطبيق المعرفة في شتى الميادين وترجمتها إلى واقع ملموس يساهم في تقدم الإنسانية، فالتقدم الذي نشهده اليوم وعلى جميع الأصعدة ما هو إلا نتيجة لتطبيق المعارف التي توصل إليها العقل البشري بالبحث والتجريب العملي في مخابر الجامعات والمعاهد، وما التطبيقات الإدارية والتربوية والاقتصادية التي يخضع لها المجتمع الإنساني إلا دليل على تطبيق المعرفة. هذا على المستوى العام أما على مستوى الجامعة والمجتمع فإن أهمية خدمة الجامعة للمجتمع تتجسد في: (التل وآخرون،1997: 563)

2-1- بالنسبة للجامعة:

تتيح خدمة الجامعة للمجتمع فرصة للأستاذ والطالب لعيش مشكلات مجتمعهم والمواءمة بين النظرية والواقع لتعديل مناهج التعليم وأساليبه وتوجيه أبحاثهم ودعمها بما يناسب حاجات المجتمع، كما أنها وسيلة لتحقيق الذات وتعزيز الانتماء للمجتمع والوطن.

2-2- بالنسبة للمجتمع:

خدمة الجامعة للمجتمع تتيح للمجتمع ومؤسساته استغلال موارد الجامعة البشرية والمادية والعلمية والفكرية، باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع والتي تضم نخبة من المفكرين والمختصين المؤهلين والمدربين لحل مشكلات المجتمع وفهم قضاياه. وخدمة الجامعة للمجتمع تجنبه التخبط في العشوائية والفشل الذي قد ينجم عن سوء التخطيط والتقييم.

ورغم أهمية هذه الوظيفة فإن البعض يرى فيها خروجا عن وظيفة الجامعة وأكاديميتها، وحجتهم في ذلك أن للعلم والمعرفة فوائد غير مباشرة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع مع ضرورة الحفاظ على استقلالية الجامعة ونزاهة البحث بعيدا عن التسيس الحكومي واحتكارات رجال الأعمال، ولا ينبغي تحويل الجامعة إلى محطة خدمة عامة أو جمعية إصلاح خيري (الكبيسي وقمبر،2001: 204)

بينما يؤيد البعض هذه الوظيفة باعتبارها الشيء المميز للجامعة المعاصرة على جامعات العصور الماضية، لأنها تعود على الجامعة بالنفع من خلال توظيف حي وتطبيق واسع لمعارفها وعلومها وبحوثها، ويذهب هؤلاء إلى اعتبار هذه الوظيفة

مسؤولية اجتماعية للجامعة لتوظيف إمكاناتها والاستجابة لاحتياجات المجتمع (الكبيسي وقمبر،2001: 205)

وبين التأييد والمعارضة لهذه الوظيفة ينبغي على الجامعة أن تحدد لنفسها منهجا يحافظ على أكاديميتها من جهة، ويساهم في تنمية مجتمعها وحل مشكلاته من جهة أخرى دون إفراط أو تفريط.

3- مجالات وآليات خدمة الجامعة للمجتمع :

بعد تحديد مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع وأهميتها فلا بد من تحديد مجالات هذه الوظيفة والآليات التي تتجسد بها خدمات الجامعة للمجتمع على المستوى الإجرائي الملموس، وما سنذكره في هذا المقام من مجالات الخدمة العامة للجامعة هو أنموذج لمجالات أصبحت معهودة لدى الكثير من الجامعات الرائدة في العالم كرست لها تقاليدها، وتصورت أنها خدمة فعلية تقدمها لمجتمعاتها.

وتبقى خدمة الجامعة للمجتمع وظيفة ديناميكية ومتجددة تستجيب للتغيرات المجتمعية، فقد تمارس الجامعات كل مجالات وأنشطة الخدمة التي سنذكرها، وقد تمارس غيرها، وبدرجات متفاوتة حسب إمكانياتها وظروفها وحاجات مجتمعاتها. وفيما يلي أهم مجالات وآليات خدمة الجامعة للمجتمع:

3-1- القيادة الفكرية وتثقيف المجتمع:

من خلال إبراز مقومات الهوية والمرجعية الفكرية للمجتمع، وتوضيح الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع، فعلى الجامعة تقع مسؤولية تثقيف المواطن وتوجيهه للمساهمة في بناء الوطن بصفتها مؤسسة قيادية في المجتمع (التل وآخرون،1997:567)

وآلياتها في ذلك وسائل الإعلام المختلفة سواء الخاصة بها أو الإعلام الجماهيري للحديث عن المواطنة وحقوق الإنسان وواجبات المواطن ومفهوم الديمقراطية ... وكذلك تقديم وعقد الندوات والمؤتمرات العامة والخاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والفكرية لمناقشة الأفكار والقضايا المطروحة على الساحة الوطنية والقومية والدولية في ظل تنامي العولمة وما تحمله من أفكار، وبالتالي فإن مجال التثقيف والقيادة الفكرية للمجتمع مسؤولية وطنية على الجامعة القيام بها حتى وإن لم يُطلب منها ذلك، إذ المطلوب منها المبادأة في طرح ما تعتقد أنه ضروري للإصلاح والتطوير.

3-2- التعليم المستمر وتعليم الكبار:

لقد حظي التعليم والتكوين المستمر(التعليم مدى الحياة) في السنوات الأخيرة بقبول اجتماعي واسع، إذ اعتبر أهم المجالات في منظومة التعليم والتكوين في كل

المجتمعات، ولما كان تقدم المجتمعات وتحولها إلى مجتمعات متعلمة يقوم على تقليص نسب الأمية وتزويد الأفراد بالمهارات والمؤهلات اللازمة، فإن التعليم المستمر وتعليم الكبار وتوفير فرص الاستفادة من برامجه أمام جميع أفراد المجتمع يعد شرطا لبقاء المجتمعات .

ولأن الجامعة تمثل قمة الهرم التعليمي وبحكم مهامها في البحث والتكوين فإنها أصبحت معنية بخلق فرص التعليم للمواطنين الكبار البالغين الذين فاتهم قطار التعليم، والتدريب ورسكلة الموظفين في شتى القطاعات والمهن. ويحقق التكوين المستمر تنمية وتجديد المعارف، أو اكتساب مهارات جديدة لمهن جديدة واكتساب تكوينات متخصصة. ويستهدف بذلك الأفراد الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم وتحسين مستواهم، أو مجموعة أفراد منخرطين في برنامج تكوين بطلب من الجهة المستخدمة لهم كالمؤسسات والإدارات... (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003: 352،353).

وآلية الجامعة في ذلك الدراسة المسائية النظامية لأولئك الذين يمارسون أعمالهم صباحا ويدرسون مساء، أو عن طريق دورات تدريبية داخل الجامعة أو خارجها لفائدة العمال والموظفين، أوعن طريق الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد بواسطة وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال والتي تعتمد أسلوب التعلم الفردي والذاتي (التل وآخرون،1997: 570-573) .

3-3- الاستشارات ونقل الخبرات:

وهي نشاطات يقدمها خاصة أساتذة الجامعات للمؤسسات والشركات المختلفة بناء على طلب منها ، فقد يدعى أو يتعاقد الأستاذ مع مؤسسة معينة خاصة أو عامة لغرض تقديم المشورة لها أو مساعدتها وفقا لاختصاصه وخبرته في المجال.

وتمثل الاستشارات مجالا هاما ورئيسيا في إطار خدمة الجامعة لمجتمعها إذ من خلاله يجري التقييم والتحديث والتطوير في مختلف قطاعات النشاط، ومن خلاله تتم المواءمة بن النظريات والواقع.

فقد يساعد الأستاذ إدارة مؤسسة ما على تطوير نظام جديد للمحاسبة، وقد يعمل أحد الأساتذة المختصين في الإعلام الآلي على تطوير أنظمة وبرامج جديدة... ولهذه الخدمة فائدة كبيرة سواء بالنسبة للأستاذ أو بالنسبة للمؤسسات، فالأستاذ يعود بخبرة جديدة لطلبته ويقوم باختبار فرضياته في الميدان، وتتمكن المؤسسات من الحصول على دراسات وخبرة فنية وإدارية متخصصة تتجاوز من خلالها الممارسات التقليدية وإحداث التقييم والتغيير في أهدافها وأساليب عملها (آبس، 1991: 115،116) .

3-4-البحوث التطبيقية وحل مشكلات المجتمع :

تعبر المشكلات الاجتماعية عن الحالات غير السوية والحالات المرضية التي تصيب المجتمع وتعيق تنميته، ولذلك لابد من توفيرا لجهود لمعالجتها وإصلاحها.

ولأن الجامعة تمتلك الإمكانيات البشرية والعلمية (الباحثون) فبإمكانها القيام بهذه الخدمة أفضل من غيرها، أو على الأقل مساعدة أفراد المجتمع في التصدي لهذه المشكلات بالبحث والدراسة.

وتعد البحوث التطبيقية آلية صريحة لتطبيق واستثمار المعارف الجامعية خدمة للإنسان والمجتمع ورفاهيته، إنها بحوث موجهة مباشرة إلى حل المشكلات الاجتماعية والصحية والبيئية.

من خلال عمل فريق من المختصين في الجامعة على إيجاد حلول للمشكلات الملحة كالفقر والبطالة والتلوث البيئي... فبعد تحديد جوانب المشكلة وتشخيصها يسعى فريق الخبراء المتمرسون في المجال لإيجاد الحلول لها بالتعاون مع خبراء مع الأفراد في المجتمع المحلي (آبس، 1991: 117).

3-5- النقد الاجتماعي:

من خلال جعل الجامعة منتدى لمناقشة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإيضاح نقاط القوة في النظم الاجتماعية لتعزيزها، وإبراز نقاط الضعف لتجنبها، وآليتها في ذلك الندوات والكتابات الصحفية ووسائل الإعلام (باتريسيا،1986: 30).

3-6- المؤتمرات والندوات والمحاضرات:

تعتبر الجامعة مكانا هاما لتنظيم المؤتمرات واللقاءات العلمية المتخصصة والعامة، حيث تستقطب الكفاءات المتميزة والمعروفة في حقول تخصصها على المستوى العلمي والأكاديمي بإشراف أساتذة الجامعة ومبادرة منهم، لتكون هذه اللقاءات وسيلة لتنمية الأساتذة وشهرتهم في ميادين تخصصهم وتبادل الخبرات والتعرف على إمكانات الجامعة وفرصة للقاء بين القيادات الفكرية والسياسية، وقد تقام على هامش هذه المؤتمرات والندوات معارض وورشات علمية وثقافية وصناعية لنقل صورة عن المستجدات في عالم الصناعة والزراعة والطب... وبهذا تصبح وسيلة لنقل المعرفة والتكنولوجيا(التل وآخرون، 1997: 587،586).

3-7- نقل التكنولوجيا وتطوير المعرفة :

من خلال تشجيع البحث الأساسي والتطوير التكنولوجي وتوفير شروط إعادة إعلاء قيمة البحث العلمي ونشر أفضل نتائجه مع التطبيقات العملية لنتائج الأبحاث وإنشاء مراكز خاصة لاختبار المعلومات والمخترعات الجديدة للعمل على تعميمها عند ثبوت صحتها وفائدتها، وآلية هذه الخدمة أشكال مختلفة من الشراكة بين الجامعة ومختلف المؤسسات، فظهرت إلى الوجود حاضنات الأعمال المبدعة والمجمعات التكنولوجية وغيرها... (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003: 342).

وبهذا باتت الجامعة والمراكز البحثية التابعة لها مولدات أساسية للمعرفة، حيث تحتضن الأفكار الريادية وتحولها إلى مشروعات إنتاجية وخدماتية من خلال

شراكة وتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج. وكذا نقل وتوطين التكنولوجيا المستوردة في المجتمع المحلي بعد دراسات لإمكانية تطبيقها واختبارها عمليا في إطار الحاضنات والمجمعات التكنولوجية التي تنشأ كشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع خاصة في ميدان الصناعة والزراعة والهندسة (الخطيب ومعايعة : 2006، ص170).

4- الفاعلون الحقيقيون للقيام بدور خدمة الجامعة للمجتمع :

بالنظر إلى التفكيك المفهومي لخدمة الجامعة للمجتمع يتضح أنه متكون من مفهومين رئيسيين وهما :

الجامعة والمجتمع، وبالتالي فإن دور الجامعة في خدمة المجتمع يقوم به فاعلان أساسيان هما الجامعة من جهة والمجتمع من جهة أخرى، ويقتضي القيام بهذا الدور سعي كل طرف إلى الآخر واستعداده للتعاون معه. فلا بد أن يكون لدى الجامعة من خلال أهدافها وبرامجها وطرق تدريسها استعدادا جادا للتوجه نحو المجتمع وخدمته. وفي المقابل يجب أن يكون لدى مؤسسات المجتمع وجماعاته وأفراده القناعة والاستعداد للاستفادة من الجامعة وإمكاناتها وأن يكون لدى المجتمع الإدراك الكافي لأهمية ما يمكن أن تقدمه الجامعة له.

وبنظرة فاحصة إلى الطرف الأول (الجامعة) نجد أن الفاعل الرئيسي في هذه المنظومة والمخول له قبل غيره للقيام بدور خدمة الجامعة للمجتمع، الأستاذ الجامعي لأنه منهل العلم والمعرفة ومفتاح التطوير والتجديد. فالجامعة أستاذ فنحن نسمع كثيرا عن جامعات ذاع صيتها واحتلت مكانة مميزة في التصنيف العالمي للجامعات بفعل المستوى العلمي العالي لأساتذتها وقدراتهم الجادة والمتجددة في البحث والتطوير. فبالإضافة إلى مسؤولياته في تصميم المناهج وتدريسها فإنه باحث وخبير ومستشار لحل الكثير من مشكلات المجتمع، وعضو فاعل في التنمية.

وأستاذ الجامعة يقع عليه العبء الأكبر في تنفيذ هذا الدور لما يتميز به من كفاءة وخبرة ومعرفة في التوصل للمعلومة وإقناع الجماهير.

ويتضح دور أستاذ الجامعة في خدمة المجتمع عند النظر إلى مجالات هذه الخدمة المذكورة آنفا، حيث يمكن اشتقاق دوره كمسؤول أكبر عن تجسيد دور الجامعة في خدمة المجتمع وبيان أثره فيها، حيث تتجلى مهامه في:(حامد، 2009: 193،192) .

- المشاركة في القيادة الفكرية وتثقيف المجتمع من خلال استخدامه لوسائل الإعلام لمناقشة القضايا العامة والمشكلات الملحة، ونشر المعرفة في الكتب والمجلات والجرائد، وكذا المشاركة في الندوات والمحاضرات بمواضيعها العامة والخاصة وقيامه بأعمال الترجمة ونقل ثقافة الآخرين.

- المشاركة في التعليم والتكوين المستمر حسب تخصصه، ويبادر لمعرفة حاجات مجتمعه التعليمية والتدريبية والتثقيفية، ويقترح ويصمم وينفذ الدورات والبرامج

المناسبة.

- المشاركة في الاستشارات والقيام بالدراسات الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة بتخصصه، ويتعرف على مشكلاتها لاكتساب الخبرة وتطوير المناهج في مجال التخصص.

- توجيه أبحاثه وأبحاث طلبته نحو المشكلات والقضايا الملحة والتنموية في المجتمع ويسعى إلى نشر نتائج هذه البحوث وتقديم التقارير عنها للمؤسسات ذات العلاقة.

أما الطرف الثاني (المجتمع) فيعتبر المخزن الذي يرفد الجامعة ماديا وبشريا ويدعمها معنويا.

والمجتمع الذي نتحدث عنه هو المجتمع الذي يستخدم المنهج العلمي في الإنتاج و التربية والتعليم ويقوم على التخطيط. مجتمع تسوده المعرفة وتنعكس على سلوكيات أفراده وجماعاته فيما يواجهونه من مشكلات، ويؤمن بالعلم والمعرفة ويعتبرهما قوة إنتاجية مباشرة. مجتمع لديه رصيد من المعارف العلمية، إنه المجتمع الذي يتبنى قيم التحرر العقلي والمرونة الفكرية (طعمية، جوان06،2004: 117-119)

ولا شك أن هذا المجتمع بهذه الخصائص سيحتضن الجامعة ويؤمن بقدرتها على توفير احتياجاته التعليمية والتثقيفية والتدريبية، واستخدام نتائج بحوثها في الاستجابة لمتطلباته ويعتبرها أداته في التغيير، وبالتالي يلجأ إليها لحل مشكلاته، واستشارتها في أموره وقضاياه.

وكلما استطاعت الجامعة أن تعزز حضورها في المجتمع وتعزز علاقتها به كان المجتمع أكثر استعدادا لأن يقف معها ويقدم لها الدعم الكامل.

5- دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع في ضوء إصلاحات التعليم العالي والمنظومة القانونية:

نقصد بالمنظومة القانونية الإطار التشريعي والتنظيمي الحاضن والمنظم لدور خدمة المجتمع في الجامعة الجزائرية والمتضمن في القوانين الأساسية والمراسيم والقرارات وكذا الوثائق الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.

إن الجامعة الجزائرية في صورتها الراهنة نتاج لتحولات كثيرة أملتها ظروف متنوعة ومتعددة تبدأ من مرحلة التأسيس في إطار المؤسسة الاستعمارية إلى مرحلة التسيير التلقائي، فمرحلة الإصلاحات الجذرية والمعمقة. لقد حاولت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال توطيد العلاقات بين الجامعة ومختلف قطاعات المجتمع، وجعل الجامعة قائدة للبناء أولا ثم التغيير في المجتمع الجزائري ومؤسساته كتركة استعمارية هشة، حيث قامت الجامعة الجزائرية عبر مسيرتها التكوينية بتكوين إطارات ذات كفاءة وإيجاد المؤهلات المناسبة للقطاعات المستخدمة، والانفتاح على المحيط الاجتماعي

والاقتصادي. وفي ما يلي أهم الإصلاحات التي عرفتها الجامعة الجزائرية والتي جعلت من هذه الأخيرة في قلب المجتمع تقدم له خدماتها بصيغة ضمنية في إطار مهمتي البحث والتدريس دون الإشارة بصورة صريحة إلى مهمة الجامعة في خدمة المجتمع، مع الإشارة إلى بعض النصوص القانونية المنظمة.

لهذه الخدمة على سبيل المثال لا الحصر:

5-1- مرحلة السبعينيات:

إن الميلاد الفعلي للجامعة الجزائرية كان بداية السبعينيات وتحديدا في 1970/07/11 وهو تاريخ إحداث وزارة مختصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، ليليها الإصلاح الجذري 1971 الذي أقر القطيعة مع الجامعة الكولونيالية، وتحطيم الهياكل التقليدية وإدراج الجامعة في خضم الحقائق الوطنية، فقد أعطى وزير التعليم العالي آنذاك في المؤتمر الصحفي المنعقد في 1971/07/23 الخطوط العريضة لعملية الإصلاح ومن ضمنها خلق الاعتراف المتبادل بين المجتمع وجامعته **" من الضروري أن يتعرف الشعب على جامعته وأن تعرف الجامعة شعبها "**

كما أشار إلى ضرورة تكوين الإطارات التي لا بد منها للتنمية، إطارات مؤهلة لمجابهة المشاكل النوعية للبلد بشكل ملموس، وتشارك في التنمية الاشتراكية للجزائر باستيعابها لدور العلم في خدمة الشعب. وعلى الجامعة حسبه أن تتجاوز تكوين الإطارات بالطريقة النظامية إلى استخدام طرق خاصة للتكوين لتلبية احتياجات مختلف القطاعات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1971: 16-27)

وفي هذا دلالة على قيام الجامعة بالتدريب والتعليم خارج الإطار النظامي الرسمي للعاملين الذين تحتاجهم عملية التنمية، وهذا مجال من مجالات خدمة الجامعة للمجتمع.

ومن بين أهداف إصلاح 1971 والمتعلقة بدور الجامعة في المجتمع: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 1971)

- إعادة توجيه محتويات التكوين وما يتم منحه من شهادات وفقا لسياسة التوظيف والسياسة التنموية وذلك من خلال الربط بين الجامعة ومختلف الفروع الاقتصادية عن طريق الأسلوب الميداني.

- تدعيم الاتجاه التقني والتركيز على الفروع العلمية والتكنولوجية للمساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي، واكتساب قيم الاتجاه العلمي.

وهذا ما يواكب سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر في إطار الاشتراكية، وجعل الجامعة مؤسسة تقود التغير الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقلال الفكري والثقافي ودمجها في المجتمع.

لقد أكد هذا الإصلاح على ضرورة دمج الجامعة في المجتمع حتى تؤمن بقاءها **" فالدمج يعني حيوية الجامعة التي تغذى باستمرار بتطلعات جديدة ... جامعة دائمة**

التطور لأنها منغمسة داخل مجتمع في أوج تغيره ... والدمج هو الجامعة في خدمة المجتمع والثورة " (بن اشنهو، 1981: 26،27)

5-2- مرحلة الثمانينيات:

عرفت هذه المرحلة مواصلة الإصلاحات وعرفت بالخريطة الجامعية التي صادقت الحكومة على مبادئها سنة 1982، وإجراءات التطبيق سنة 1984، حيث هدفت إلى تخطيط التعليم العالي إلى آفاق 2000، اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني.

كما تم التأكيد على البحث العلمي ودوره الحاسم في إحداث النقلة النوعية والتطور العلمي والتقني حيث تم تأسيس المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني (بوفلجة، 1992: 66 - 70) .

وقد تبلورت في هذه المرحلة عقلنه البرامج وأنماط التكوين بما يناسب حاجة القطاعات، والاحتكاك مع الواقع بالاعتماد على التربصات الميدانية بدل المحاضرات، مع الاستعمال الأمثل للخبرات الوطنية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 1996، 1997) .

وقد عرفت هذه المرحلة صدور المرسوم التنفيذي رقم 83-544 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، الذي حدد مهام الجامعة في تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد وفقا للأهداف المحددة في المخطط الوطني، وترقية الثقافة، وتحسين المستوى وتجديد المعلومات والتكوين الدائم (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 24، 1983:20/09/28).

5-3- مرحلة التسعينيات:

في هذه المرحلة بدأ الحديث عن استقلالية الجامعة لتتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق، حيث تم منذ 1994 وضبط إستراتيجية جديدة من قبل الوزارة تتضمن ضرورة التطابق الدائم بين البرامج التكوينية والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا التطور التكنولوجي، مع تشجيع التكوين تحت الطلب ووفق احتياجات سوق العمل وتطوير التكوين المستمر وتحسين المستوى وانفتاح الجامعة على المحيط العالمي والوطني والتكيف مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية حتى تتمكن من تطوير المجتمع (Benbouzid,1995)

وقد شهدت هذه المرحلة تشريع العديد من القوانين الأساسية الخاصة بالتعليم العالي، حيث صدر القانون 98 -11 الذي تضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998-2002 حيث جسد هذا القانون الربط بين البحث العلمي واحتياجات المجتمع، ومتطلبات التنمية وتدعيم القواعد التكنولوجية والعلمية للبلاد كما حدد برامج البحث وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية لها وتثمين نتائج البحوث، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة وتسهيل نقل نتائج البحث إلى قطاعات التنمية (الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية،62: 1998/08/24) كذلك صدور القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 والذي عُدل وتُمم بواسطة القانون 2000-04 هذا القانون الذي أعطى مفهوما جديدا للجامعة ودورها في المجتمع ونقلها من الطابع الإداري إلى الطابع العلمي والمهني والثقافي، حيث تتكفل برفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني، وتأدية خدمات وخبرات بواسطة عقود لاستغلال منتجاتها، ويقوم أساتذتها بمهام التكوين المتواصل و الخبرة والاستشارة كما تعتمد في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على علاقات وطيدة مع جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،24: 1999/04/07)

كما صدرت العديد من المراسيم التي التنفيذية التي بينت الآليات الإجرائية التي يتم بها الربط بين البحث العلمي ومختلف قطاعات المجتمع منها:

- المرسوم التنفيذي رقم 92-22 المتضمن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه بحيث تقترح برامج البحث والتنمية وتنسيق التعاون مع المؤسسات الاقتصادية المقصودة... (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،5، 1992/01/22: 136).

- المرسوم التنفيذي رقم95-40 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة لتنفيذ البرنامج الوطني للبحث في الصحة وتحسين الصحة العمومية... الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،(08،1995/02/06: 19)

- المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية، والتي تشارك في استغلال نتائج البحث بفاعلية لتحقيق التنمية والإبداع التكنولوجي وتطوير التعاون بين قطاع البحث والقطاعات المستعملة لضمان تثمين التقنيات والتكنولوجيات والمعارف الجديدة ونقلها للمؤسسات... (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،06،1998/05/28: 8)

- المرسوم التنفيذي رقم99-256 المتضمن إنشاء مؤسسات ذات طابع علمي وتكنولوجي مهمتها المساهمة في تثمين نتائج البحث ونشرها واستغلالها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،82، 1999/11/22: 3)

من خلال قراءة في هذه النصوص القانونية يتضح أنها حددت مهام متنوعة للجامعة في المجتمع كالتكوين المتواصل وتثقيف المواطن والاستشارات ونقل التكنولوجيا والبحوث التطبيقية.

ورغم هذه الإصلاحات والتي ساهمت في بناء وتشييد صرح الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال وبعده، حيث سمحت للجزائر بالافتخار بمكتسبات لا يمكن تجاهلها في مختلف المجالات خاصة مجال تزويد المؤسسات في مختلف القطاعات بالإطارات التي قادت مسيرة التنمية.

إلا أن تقييم منظومة التكوين من قبل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية كشف عن العديد من الإختلالات خاصة على مستوى علاقة الجامعة بالمجتمع ودورها في تنميته وتطويره، وضعف اندماج الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004: 6)

5-4- مرحلة العشرية الأخيرة من القرن العشرين:

من خلال التقدير الموضوعي لمختلف الاختلالات من طرف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، باشرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إعداد إصلاح شامل وعميق، بُرمج في إطار الإستراتجية العشرية لتطوير القطاع (2004-2013)، حيث يرمي هذا الإصلاح في مجال الربط بين الجامعة والمجتمع إلى: (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007: 7-25)

- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد.
- تحقيق تأثير متبادل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة ومحيطها.
- تطوير ميكانيزمات التكيف المستمر مع المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة.

كما يقتضي نظام ل- م- د إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وكذا إعادة ضبط مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاجتماعي والاقتصادي.

ويرمي هذا النظام من جهة أخرى إلى ترقية الابتكار وتوسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة دينامكية تجمع بين الجامعة ومخابر البحث والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتحديد عروض التكوين بالتشاور مع القطاع الاقتصادي، والتأسيس للتكوين المستمر ومدى الحياة بما يكفل للخريجين التكيف الدائم مع التطورات التي تعرفها المهن.

ومن خلال تنفيذ الإصلاح تم الشروع في التشاور بين وزارة التعليم العالي وبعض الوزارات لإحداث محاضن ومشاتل الابتكار داخل الجامعات كشراكة بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، وتكوين المكونين في طور الخدمة بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

ومع مسايرة نظام ل- م- د والإصلاح الجديد للجامعة تم إصدار العديد من المراسيم والقرارات وإجراء تعديلات على القوانين الأساسية، حيث عدل القانون 08-06 القانون 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي وضح مهام أساتذة الجامعة ودورهم في المجتمع في ميادين التكوين المتواصل والخبرة والاستشارة حسب الرتب العلمية، وقد فصلت ذلك القوانين الأساسية للأستاذ الباحث الإستشفائي 08-129

والأستاذ الباحث 08-130 والباحث الدائم 08-131.

كما عدل القانون 08-05 القانون 98-11 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة 1998-2002 الذي حدد البرامج الوطنية للبحث للفترة الخماسية (2008-2012) في ميادين التنمية المستدامة والطاقة والطاقات المتجددة والتكنولوجيات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والصحة والتربية ..... وتحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البرامج والتدابير التنظيمية لتطبيقها وإحداث شراكة فعلية بين الجامعة وقطاعات النشاط .

وقد جاء المرسوم الوزاري المشترك بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء مشاتل ومحاضن الابتكار للنهوض بالتنمية وترقية الشغل (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، 2007: 18)

وعليه فإن هذا الإصلاح بهذه المبادئ يكون قد جسد فعلا دور الجامعة الجزائرية في خدمة المجتمع من خلال العديد من مجالات الخدمة العامة كالتكوين المستمر وتثقيف أفراد المجتمع، وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وامتلاكها وإعطاء دفع للبحوث التطبيقية وحل مشكلات المجتمع.

ومن خلال نظام ل- م- د وهذه النصوص القانونية هل ستستجيب الجامعة الجزائرية لاحتياجات المجتمع ومتطلباته وتقدم له خدماتها ؟

6- المعوقات التي تحد من فاعلية خدمة الجامعة للمجتمع :

رغم أهمية خدمة الجامعة للمجتمع فإن هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون تفعيل هذه الوظيفة منها ما هو متعلق بالجامعة ومنها ما هو متعلق بمجتمعها، خاصة الجامعات العربية، نذكر منها :

- قصور فهم طبيعة خدمة الجامعة للمجتمع، نظرا لسوء فهم ماهية هذه الخدمة التي يقتصر مفهومها على إعطاء محاضرة بأحد النوادي، أو الاشتراك في جمعية... لذلك ينبغي أن تدرك الجامعات النوعية المناسبة للخدمة، كما أن هناك تبادل للتهم بين الجامعة والمجتمع هذا الأخير يتهم الجامعة بالفوقية وتخليها عن مسؤوليتها الاجتماعية، والجامعة تنتقد المجتمع بحجة أنه لا يقدم المصادر والإمكانيات الكافية لتنفيذ خدماتها. (آبس، 1991: 119).

- الاتجاهات السلبية نحو الخدمة العامة للجامعة وتجاهل الأساتذة لدورهم في خدمة المجتمع واقتناعهم بأن دورهم ينحصر في التدريس خاصة والبحث العلمي (آبس، 1991: 121) .

كما يعتبر أساتذة الجامعات خدمة المجتمع وظيفة هامشية وهي من قبيل النوافل التي لا تستحق مشقة الجهد، ومن ثم فهي عمل فردي يتوقف على دافعية الأستاذ ومدى

حماسه، وهو غير محاسب مهنيا على هذا العمل الإضافي ولا يدخل في تقويم أدائه (حسين الصغير،2005: 39).

- اعتبار خدمة الجامعة للمجتمع مسألة خاصة تقوم بها بعض الكليات والأقسام الخاصة في الجامعات وتخضع لإدارتها واحتكارها وتسمى بكليات خدمة المجتمع - وليست الجامعة بكل تخصصاتها العلمية المتنوعة والمتعددة هي التي تخدم المجتمع- متجاهلة أن الجامعة بما يتوفر لديها من إمكانيات وأدوات هي خادمة المجتمع، فكليات الطب والحقوق والاقتصاد...الخ في خدمة المجتمع (الكبيسي وقمبر،2001: 238).

- غياب الإطار الرسمي والمنهجي الذي يحكم علاقة الجامعة بالمجتمع، ولم تتضح في أغلب أهداف الجامعات وسياساتها وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع. (الشربيني،2007: 250).

- زيادة الإقبال على التعليم العالي بل الانفجار الطلابي الذي أجبر الكثير من أساتذة الجامعات على الانهماك في مهام التدريس وتلبية الاحتياجات التعليمية للأعداد الهائلة من الطلبة والانصراف عن مهامه في خدمة المجتمع.

- افتقار معظم الجامعات وخاصة الجامعات العربية إلى الحرية الأكاديمية التي تمكن الأساتذة فرديا وجماعيا من تطوير المعرفة وتوظيفها من خلال البحث والمناقشة دون ضغط أو رقابة أو تدخل (الشريف، 2007: 50). وتسهم الحرية الأكاديمية بشكل فعال في حماية ومساعدة الجامعة على القيام بتنمية وظائفها، إلا أنه هناك بعض المظاهر التي تحد من هذه الحرية كمنع النشر لأعمال بعض الأساتذة، والرقابة على النشاط الفكري، وحظر البحث في بعض المواضيع الهامة، مما يصعب من قيام الجامعات بدورها في خدمة المجتمع (جامعة الكويت، 1996: 50).

- استنساخ النموذج الغربي للجامعة العريقة - من طرف أغلب الجامعات العربية- التي كانت مهمتها البحث والتنظير والانشغال بالقضايا الفكرية التأملية، وقد سيطرت هذه التقاليد على الجامعات وعزلتها عن مجتمعاتها .

- التبعية وفقدان الاستقلالية الإدارية والمالية، فأغلب الجامعات حكومية تحدد لها دولها سياستها وأهدافها، مع ارتباطها من جانب التمويل بحكوماتها وغياب موارد مالية تمكنها من أداء دورها في خدمة المجتمع (صقر، 2005: 261).

- اهتزاز ثقة المجتمع في جامعاته ولجوء أغلب مؤسسات المجتمع إلى مكاتب الدراسات ومراكز البحوث الأجنبية لاستشارتها، هذه الخبرات الأجنبية تقدم حلولا تقنية وسطحية لمشكلات عميقة ومتجذرة في البناء الاجتماعي.

7- تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة للمجتمع :

يهدف هذا التصور إلى تفعيل دور الجامعة في خدمة للمجتمع كما يلي:

- دراسة الجامعة لقضايا المجتمع دراسة علمية ومنهجية، لتوفير المؤشرات عن

القضايا والمشكلات الملحة التي تمس المجتمع. وإلا فكيف لجامعة أن تقوم بخدمة المجتمع دون معرفة مسبقة بحاجاته ومشكلاته؟ إن خدمة المجتمع لا تقوم إلا على أبحاث ودراسات ميدانية مسبقة (دياب، 2009: 222) .

- التنمية المهنية للأستاذ الجامعي ونشر الثقافة المهنية في أوساط الأساتذة وتحويلهم إلى معلمين دائمي التعلم، من خلال الوقوف على أحدث النظريات والبحوث في مجال التخصص، والتدرب على تجريب الأفكار الجديدة وتوظيف العلم في مجال خدمة المجتمع (الكبيسي وقمبر،2001: 62)

- تضمين شروط وقواعد ترقية الأستاذ علميا ومهنيا انجازاته في خدمة المجتمع وتحفيزه على ذلك.

- تضمين الجامعات والكليات لأهداف خدمة المجتمع صراحة ضمن أهدافها العامة وبرامجها ومناهجها وطرق تدريسها.

- توجيه بحوث الأساتذة والطلبة نحو مشكلات المجتمع وقضاياه لخدمته وتقديم الحلول للمشكلات الواقعية لها.

- تنظيم الملتقيات والمؤتمرات والحلقات النقاشية داخل الجامعة والتي تدور حول قضايا خدمة الجامعة للمجتمع.

- اللجوء إلى تعيين أعضاء من مؤسسات المجتمع المختلفة في مجالس الجامعات وكلياتها، حتى يسهم ذلك في توثيق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، ومن ثم ينقل هؤلاء صورة المجتمع وحاجاته إلى الجامعة من جهة، وصورة عن إمكانيات الجامعة وكفاءاتها من جهة أخرى.

- دعوة وتشجيع القيادات الإدارية في مختلف المؤسسات لحضور المؤتمرات والندوات الجامعية العامة والخاصة.

- تعزيز ثقة المجتمع في جامعاته باعتبارها مؤسسات قيادية، بتفعيل دور الإعلام في إشاعة ثقافة المشاركة والتركيز على مكانة الجامعة وعلمائها وإمكانياتها في خدمة المجتمع.

وفي الأخير يجب على الجامعة أن تستجيب لحاجات مجتمعها بتقديم الخدمات اللازمة لأفراده وجماعاته ومؤسساته بما يتناسب ووظيفتيها في التدريس والبحث، ولها الحق في اتخاذ القرار بنفسها فيما يتعلق بأسلوب الخدمات التي تقدمها لمجتمعها حماية لها وضمانا لاستقلالها.

قائمة المراجع

أ- الكتب:

– الصغير، أحمد حسين. (2005). التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل. (ط1) القاهرة: عالم الكتب.

– الخطيب، أحمد محمود و عادل سالم المعايعة. (2006). الإدارة الإبداعية للجامعة: نماذج حديثة. عمان: جدارا للكتاب العالمي.

– بوفلجة، أغياث.(1992). التربية والتكوين بالجزائر. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

– كروسون، باتريسيا.(1986). الخدمة العامة في التعليم العالي: الممارسات والأولويات. (ترجمة محمد الأحمد الرشيد) . مكتب التربية العربي لدول الخليج.

– جامعة، الكويت.(27/25 نوفمبر1996). الجامعة اليوم وآفاق المستقبل.ندوة.

– آبس، جيرولد. (1991). التعليم العالي في مجتمع متعلم. (ترجمة شحدة فارع). عمان: دار البشير.

– الشربيني، الهلالي. (2007) . التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (18/15 ديسمبر2003). التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة. وقائع المؤتمر التاسع لوزراء التعليم العالي العرب. تونس.

– بن أشنهو ، مراد. (1881) . نحو الجامعة الجزائرية: تأملات حول مخطط جامعي. (ترجمة عايدة بامية) ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

– الشريف، سوسن.(2007). يوتوبيا البحث العلمي: الحرية الأكاديمية. القاهرة: مركز الحضارة العربية.

– طعمية، سعيد إبراهيم عبد الفتاح. (جوان 2004). التعليم والمجتمع العلمي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، (6)، جامعة عين شمس، مصر.

– التل، سعيد وآخرون. (1997) . قواعد التدريس في الجامعة. (ط1) عمان: دار الفكر.

– الكبيسي، عبد الله جمعة و قمبر، محمود. (2001). دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع. الدوحة: دار الثقافة.

– صقر، عبد العزيز الغريب. (2005). الجامعة والسلطة. (ط1) القاهرة: الدار العالمية.

– يوسف سيد محمود. (2009). رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي.(تقديم عمار حامد). القاهرة: الدار اللبنانية المصرية.

ب- القوانين والوثائق الرسمية:

ب1- القوانين:

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.(1983/09/28). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24).

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1998/08/24). الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية. (62).
– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1999/04/07). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24).– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1992/01/22) . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (05).– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1995/02/08) . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (06).– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1998/05/06) . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28).
– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1999/11/16). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (82).
– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2008/02/27) . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (10).

ب2- الوثائق:

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(1971) .إصلاح التعليم العالي: مبادئ ونظام دروس الشهادات الجامعية الجديدة .الجزائر.
-- **(** 1997/1996) . إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي. الجزائر.
-(2004) . ملف إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي. الجزائر.
- (2007). النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي. الجزائر. -. (جوان 2007). إصلاح التعليم العالي. الجزائر.

–Boubakeur Benbouzid..Communication sur la réforme de l’enseignement supérieur. conseil nationale de transition. Alger.(Octobre 1995)